اثر الاتصال السيـــاسي في التطرف الإلكتروني

أ . م . د هيثم نعمة رحيم العزاوي
وزارة التربية/ المديرية العامة للعلاقات الثقافية
Radwanhaitgam5@gmail.com

الملخص

لم يحدد الفرق بين الاعلام والاتصال بصورة ينتهي اليها المضمون بشكل دقيق ذلـك انه ليس هناك اجماع بين الباحثين على مضمون محدد ، فهناك عدة تعريفـات دعـت الـى الشمول التي يتشكل منها الاتصال السياسي الذي يتأثر في الأنشطة السياسية وفي نفس الوقت يعكس اهدافا سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية من خلال النشـاط السياسـي وهـو مضمون العملية السياسية والاتصالية وايضا القائم بالاتصال ومن ثم هدف الرسالة الذي يعبر عنها ، فقد شهد مجال الاتصال السياسي تطورات ملحوظة في خمسينات القرن الماضي مـن خلال الخطابة السياسية والاعلان السياسي والدعاية السياسة قي وسائل الاعلام على مختلـف انواعها ومذاهبها ، ولابد ان نذكر ان هناك محورين ركزت عليها البحوث والدراسات التـي اهتمت بهذا المجال من الاتصال كان الاول هو مصدر الرسالة الاتصالية والثـاني الرسـالة الاتصالية ذاتها التي تقدم تحليلا خطابيا ونقديا لهذين العنصرين المهمين في العملية الاتصالية من خلال احاديث القادة السياسيين (الرسالة) والمتحدثين انفسهم (المصدر) .

الكلمات المفتاحية: التطرف الالكتروني ، الاتصال السياسي.

Abstract

The difference between media and communication was not precisely defined in a way that the content ends with, because there is no consensus among researchers on a specific content. Through political activity, which is the content of the political and communication process, as well as the communicator, and then the goal of the message that it expresses.

The field of political communication witnessed remarkable developments in the fifties of the last century through political rhetoric, political advertising and political propaganda in the media of all kinds and doctrines, and we must mention that there are two axes on which research and studies focused on this field of communication. The same communicative message that presents a rhetorical and critical analysis of these two important elements in the communicative process through the conversations of political leaders (the message) and the speakers themselves (the source).

Keyword:electronic extremis , pllitical communication.

المبحث الاول

الاتصال السياسيّ ونَشأتِه

أولاً : بين الاعلام والاتصال :

في البداية لابد أن نشير إلى وجود لبسٍ وغموضٍ لدى المهتمين بعلمِ الاتصال ، إذ أن الكثير منهم لا يتفقون على معنى محدد واضح لهذا المفهوم وذلك عند تساؤلهم عن الفرق بين الاتصال والإعلام Communication Information ET ، إذ لم يحدد مضمون الاتصال السياسي بصورة ينتهي إليها هذا المضمون يشكل دقيق وذلك لعدة أسباب منها ، أنه ليس هناك إجماع بين العلماء والباحثين فيه على مضمون هذا النوع من الاتصال وحدوده ، وايضاً ان نمط الاتصال السياسي نوع من أنواع العلوم الاجتماعية والعلاقة بينه وبين غيره من هذه الأنواع علاقة وثيقة ، وسندرج جملة من التعريفات توضح مدى التنوع في الطرح:

(١) تعريف ميدو : «الاتصال السياسي هو الرموز او الرسائل المتبادلة المتأثرة بالنظام السياسي أو المؤثرة فيه».

(٢) تعريف شافي : الاتصال السياسي هو أثر الاتصال ووظيفته في العملية السياسية

(٣) تعريف بليك وهارد سن : « الاتصال المؤثر تأثيراً حقيقياً أو ممكناً في الحياة السياسية او الوجود السياسي بصفة عامة « .

(٤) تعريف ستكدسون : هو أية عملية نقل لرسالة يقصد بها التأثير على استخدام السلطة او الترويح لها في المجتمع «

(٥) تعريف دينتون و وود وارد « : المناقشة العامة حول السلطة ومصادر الدخل العام في المجتمع « . (Sanders & Nomo, 1981 : 27-28)

ومن خلال ما تقدم نجد أن اقرب التعريفات إلى الشمول هما تعريف ستكدسون وماكنير التي يتشكل منها الاتصال السياسي مثل الوسيلة والجمهور، والقائم بالاتصال ، والهدف والأثر والمضمون ، ولكن أساتذة الاتصال لم يتفقوا على ماهية هذه الأنشطة التي تصنف تحت مفهوم السياسة Politics ، إذ تؤثر الأنشطة السابقة (الاتصالية) في الأنشطة اللاحقة (السياسية) ويحدث ما يعرف بـ (الاتصال السياسي) هو « النشاط السياسي الموجه الذي يقوم به الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب والذي يعكس أهدافاً سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتؤثر في الحكومة أو الرأي العام أو الحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال

وسائل الاتصال المتعددة « ، و يعد مضمون الاتصال السياسي كل نشاط يحدث في البيئة السياسية سواء كان متعلقاً بأعمال الحكومة وأساليب ممارستها للسلطة داخل حدود الدولة أو خارجها ، أو نشاط الإعلاميين الذين يشاركون السلطة صناعة القرار والمشاركة في العملية السياسية ، أو أفراد الشعب ومن خلال وسائل الاتصال الجماهيري ، ويعني ما تقدم من تعريفات أن هناك اربعة عناصر أساسية يقوم عليها (الاتصال السياسي) هي :

أولاً : النشاط السياسي وهو مضمون العملية السياسية الاتصالية .

ثانياً : القائم بالاتصال وهم الساسة أو الإعلاميون او أفراد الشعب.

ثالثاً : الهدف الذي يعبر عن المقصود من الرسالة .

رابعاً : الوسيلة الاتصالية التي تجسد النشاط السياسي للحكومة أو الإعلاميون أو الشعب.(البشر ، ١٤٢٩: ٣٤)

ثانياً : جذور النشأة :

البحث في مجال العلاقة بين الاتصال والسياسة هو توجه جديد بالمفهوم المهني المتخصص والسائد في الأوساط الأكاديمية ، إذ نستطيع العثور في هذا الصدد على الجهود عند الفلاسفة الإغريق في كتابات أرسطو (٣٢٢ــ ٣٨٤ ق.م) والفيلسوف الإيطالي نيقولا ميكا فيلي (١٦٤٩ ــ ١٥٢٧ م) والأديب الإنجليزي وليام شكسبير(١٥٦٤ ــ ١٦١٦ م) وغيرهم الكثير ، وعلى الرغم من إمكانية تتبع مراحل نشأة الاتصال السياسي في أزمنة موغلة في القدم ، أن الكثيرين يعتقدون أن من السهولة ملاحظة الاهتمام المتزايد بعلم الاتصال السياسي كعامل متغير في البحوث السلوكية التي ظهرت في عقد الخمسينات من القرن الماضي ، فقد ظهرت محاولات التنظير لما يسمى بـ « الاتصال السياسي « في عام ١٩٥٦ كأحد عناصر البحث في موضوع العلاقة بين القيادة السياسية والجماعات النشطة العاملة في المجتمع ، إذ ظهرت أول محاولة من أساتذة العلوم السياسية والاتصال على حد سواء للتنظير في هذا النمط الجدير بالاهتمام في عام ١٩٥٦ من خلال التركيز على عامل الاتصال السياسي كمتغير رئيس في دراسة العلاقة بين المؤسسات الحاكمة وبين السلوك السياسي للمواطن.(البشر ، مصدر سابق : ٣٦)

إن تتبع مراحل تطور الاتصال السياسي من خلال ظهور نظرية الليبرالية في بريطانيا على يد جون ميلتونJohn Milton في بداية القرن السادس عشر الميلادي الذي نادى بحرية الرأي والتعبير ، فقد تبلورت هذه النظرية في القرن السابع عشر من خلال الإضافات الفكرية لأساتذة العلوم السياسية الذين حاولوا تأسيس نظام سياسي أمثل

من خلال رفع القيود على حرية الرأي والتعبير ، واستعمال العقل من خلال تشجيع الحوار والنقاش من اجل الوصول إلى الحقيقة "Truth" ، إذ وجدت قبولاً واستحسانا من فئات اجتماعية متعددة في أوروبا منهم رجال الدين البروتستانت المحافظين ورجال الأعمال والساسة والصحفيون والناشرون ، إلا أن التطورات التاريخية في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي شهدتها المجتمعات الغربية قللت من الفلسفة الليبرالية والتي أدت إلى انتشار ظاهرة «الصحافة الصفراء» في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ، إذ كانت الصحف والمجلات التي تنشر الفضائح الأخلاقية في السياسة والاقتصاد تلقي رواجاً كبيرا بين القراء الغربيين ، وهو ما يفسر ظهور نظرية «المسؤولية الاجتماعية» Social Responsibility Theory التي رفضت فلسفة «سوق الأفكار الحرة» ودعت إلى ممارسة نوع من المسؤولية الاجتماعية في وسائل الاتصال كنوع من انواع الإصلاح الاجتماعي .(Sanders & Nomo, Op. Cit., : 13)

ثالثاً : الوضع الحالي للاتصال السياسي :

شهد مجال الاتصال السياسي تطورات ملحوظة في العقود الخمسة الماضية في شتى المجالات والإصدارات العلمية المتخصصة والتدريس في الجامعات والمؤسسات التعليمية ومراكز البحث والدراسات السياسية ولاستراتيجية ، ففي مجال البحوث التي بدأت في خمسينات القرن الماضي كان الاهتمام منصباً على موضوعات ذات علاقة وثيقة بالاتصال السياسي مثل تأثير التلفزيون على الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٢ م ، وتقويم الأثر المصاحب لاستخدام أساليب الدعاية وتحليل اللغة السياسية المستخدمة في الانتخابات ، إذ تنوعت موضوعات البحث في هذا المجال في السنوات التي تلت منتصف هذا القرن وبلغت الذروة في اهتمام الباحثين والمختصين بها خاصة في حقلي الاتصال والعلوم السياسية ، فقد أصدر مجموعة من أساتذة الاتصال في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٢ م قائمة ببليوجرافيا بأسماء بعض الدراسات والبحوث التي أجريت في مجال الاتصال السياسي بلغت أكثر من الف دراسة علمية ، وبعد عامين أي في عام ١٩٧٤ م حصر ثلاثة من الباحثين الأمريكيين المتخصصين في الاتصال السياسي بحوثاً ودراسات تناولت الاتصال في الحملات الانتخابية السياسية في الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى قدرت بما يزيد ١٥٠٠ دراسة متخصصة ، إذ تلت هذه الدراسات في عقد الثمانينيات دراسات في موضوع

الاتصال السياسي ، إذ لم تقتصر على البحث في هذا الموضوع فحسب بل توسعت وشملت موضوعات متعددة ومتنوعة مثل : اللغة السياسية ، الخطابة السياسية ، الإعلان السياسي ، الدعاية السياسية ، المناظرات السياسية في وسائل الإعلام ، وسائل الاتصال والتنشئة السياسية ، الحملات الانتخابية، الرأي العام ، السياسة العامة للدول والحكومات ، الحركات السياسية ، العلاقة بين الحكومة ووسائل الاتصال ، وغيرها من الموضوعات التي تفرضها الظروف التي تمر بها المجتمعات المعاصرة .(ديفز،١٩٨٨: ٢٤)

أكد كل من نيموا Nimbi وسندرز Sanders (ديفز ، مصدر سابق : ٦٧)، على إن إحدى الدلائل والمؤشرات القوية في مجال البحث العلمي في أي حقل من حقول العلوم الاجتماعية هي ظهور الإصدارات العلمية التي تعكس اهتمام ونتاج المتخصصين فيه ، إذ أعدت الباحثة الأمريكية ليندا كيدا Lynda Kaila دليلاً علمياً إلى البحوث والدراسات العلمية المتخصصة في الاتصال السياسي جاء فيه ايضاً ذكر القائمة البيليوغرافية التي أعدها كل من كيد Kid سندرز Sanders وهيرتش Hirsch بِشان البحوث والدراسات التي تناولت الانتخابات الأمريكية من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٢ م ، وعلى الرغم من ان هناك بعض الدوريات العلمية المتخصصة تناولت الاتصال السياسي في سياق الحديث عن قضايا وموضوعات ذات علاقة بالعلوم الاجتماعية الأخرى غير الإعلام ، مثل الاجتماع والسياسة وعلم النفس ، أن هناك دوريات متخصصة في البحوث والدراسات الإعلامية تهتم بنحو كبير ببحوث الاتصال السياسي ، ومن هذه الدوريات Public Opinion Quarterly التي تصدرها الجمعية الأمريكية لبحوث الرأي العام ، وأيضاً Journalism Quarterly التي تصدر عن جمعية تعليم الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ تهتم هذه الدورية المتخصصة بأثر مضمون وسائل الإعلام الجماهيرية على النظام السياسي.(Hirsch, Sanders, Kid, 1974)

وأن هناك دوريات أخرى متخصصة في بحوث الاتصال تهتم بقضايا إعلامية متنوعة من بينها الدراسات ذات الصلة الوثيقة بالاتصال السياسي مثل أثر وسائل الإعلام في السياسة وغيرها من الموضوعات التي تبحث الاتصال في البحوث المتعلقة بالأنظمة السياسية ، والجدير بالذكر أن مثل هذه الدوريات كانت تركز في بحوثها التي تنشرها عن الاتصال السياسي على محورين :

الأول : مصدر الرسالة الاتصالية .

والثاني: الرسالة الاتصالية ذاتها .

فهي تقدم تحليلاً خطابياً ونقدياً لهذين العنصرين من عناصر العملية الاتصالية من خلال أحاديث وخطابات القادة السياسيين (الرسالة) والمتحدثين أنفسهم (المصدر) ، أما في الأزمنة المتأخرة فقد فتحت هذه الدوريات آفاقاً أخرى للبحث في مجال الاتصال السياسي من خلال تبنيها لمناهج البحوث الكمية والكيفية ودراسة القضايا والموضوعات التي تبحث في أثر نمطي الاتصال الشخصي والاتصال الجماهيري على البيئة السياسية.(غردلز وميدافوي، ٢٠٠٦: ١٠٤)

رابعا: سياسات الاتصال والإعلام في العالم العربي

تُعبر سياسات الاتصال والإعلام في العالم العربي في وقت ما عن تصور قادة النظم الوطنية لمصالح نظمهم أو لمصالحهم في ضوء المتغيرات والتحديات الخارجية أو المحلية من خلال:

أولاً : طبيعة السياسات الاتصالية والإعلامية في العالم العربي :

تختلف الدول العربية فيما بينها في أسلوب وضع السياسات الاتصالية ، إذ لا توجد سياسة اتصالية مكتوبة ، ولا توجد أجهزة معينة بصياغتها ويترك الأمر برمته للتشريعات والقوانين المختصة التي تحكم العملية الاتصالية والإعلامية بجوانبها المختلفة في إطار التوجهات العامة للنظام الاتصالي ، وقد تتولاها مجالس عليا متخصصة ، وقد تتبع هذه المجالس السلطات التشريعية بصورة مباشرة او غير مباشرة ، أو تتبع السلطة التنفيذية مباشرة ، وقد تتسع لتضم الوزارات والهيئات المعنية ، والأجهزة التشريعية والقانونية والاتحادات والنقابات المهنية والهيئات الأكاديمية والبحثية ووسائل الإعلام وقادة الرأي ورجال الاقتصاد والاجتماع ، أو قد تقتصر عضويتها على فئات محددة في المجالات الإعلامية والعسكرية والأمنية والخارجية ، إذ تختلف صلاحيات هذه المجالس ومجالات عملها من دولة إلى أخرى تبعاً للنظام السياسي والوعي الاجتماعي . (البشر ، مصدر سابق : ٤٥)

وإلى جانب قوانين المطبوعات ، وعلى الرغم من تعددية هذه التشريعات التي تغطي جوانب العملية الاتصالية كلها والسياق العام الذي تمارس فيه ، إن عدداً من الدول العربية لا توجد فيها أية تشريعات أو قواعد قانونية بالمعنى المتعارف عليه تنظم السياسة الاتصالية ويترك الأمر برمته للتوجهات العامة للنظام وللسلطة التقديرية للأجهزة المعنية التي تتركز في معظمها في الأجهزة الأمنية ، أو الأجهزة البيروقراطية

التابعة لوزارات الإعلام ، إذ تكمن صعوبة دراسة هذه التشريعات في عدم تشريعها بقانون واحد وتعرضها للتعديل المستمر وكثرة الأحكام القضائية المتصلة بها ، تلك التي تعد مكملة للصورة التشريعية القائمة في كل دولة ، فضلاً عن هذه التشريعات كثيراً ما تتضمن عبارات تختلف دلالاتها من دواة عربية إلى دولة عربية أخرى، إذ تكمن الصعوبة في عدم الالتزام بهذه التشريعات ، التي تعبر أساساً عن إرادة قيادة النظام القائم في هذه الدولة أو تلك ، والتي تتناقض مع بعضها البعض أو لا تناسب أوضاعاً معينة ، مما يعثر محاولات تفسيرها او محاولة استقراء التطورات الاتصالية المستقبلية في ضوئها ، خاصة عندما يعهد إلى تطبيق بعض بنود هذه التشريعات إلى جهات غير قضائية تعالج كل حالة بمعزل عن السياق العام للمجتمع ، أو طبقاً للتعليمات الصادرة من الجهات العليا للدولة ، ويعني أن تطبيق هذه التشريعات كلها أو بعضها ومدى الالتزام بها يخضع لاتجاهات السلطة ومزاجها ، إذ أن هذه الاعتبارات ذاتها تقرر ما إذا كان تتطبق هذه التشريعات من خلال الإجراءات القضائية أو من خلال إجراءات القمع التي تقاربت أشكال الممارسة وتطبيقاتها في الدول العربية. (الجمال، ٢٠٠٦ : ٦٥)

وتتناول السياسات الاتصالية النظام الإتصالي والإعلامي كله بمكوناته وهياكله ووظائفه وجوهره ومضمونه إلى جانب مجموعة من الاعتبارات المتنوعة الضابطة والموجهة للنظام مثل: الاعتبارات السياسية والتشريعية والاجتماعية والأخلاقية والتقنية والاقتصادية والإدارية والقانونية والبحثية والخ ، إذ أن تداخل هذه الاعتبارات وتشابكها يؤدي إلى مجالات متداخلة ومعقدة للتخطيط الاتصالي على جانب كبير من الأهمية لأي دولة ، فعلى الرغم من حداثة مفاهيم السياسات الاتصالية ومجالاتها ، أنها وفرت لنا الدراسات الأكاديمية بعض الأطر العامة التي تفيد كثيراً في دراسة السياسات الاتصالية العربية وتحليلها ، كما يتعين الاهتمام بالجماهير المستهدفة بمضمون الاتصال ولا ينبغي القول أن الشعب هو المستهدف بالنظام الاتصالي ومضمونه ، لأن الشعب ذاته جزء من النظام الإتصالي ، فضلاً عن ان هذه المعالجة لا تخلو من بعض الأخطاء ، إذ ينجم عنها في بعض الأحيان تجاهل الاحتياجات الاتصالية العديدة والمتنوعة لقطاعات مختلفة من المجتمع لا تتوافر لها فرص الوصول إلى موارد الاتصال مثل الأميين أو النساء أو كبار السن أو المعوقين ألخ .. ، إذ ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار المبادئ والقواعد التي تشكل طبيعة المجتمع ووظائفه واحتياجاته ، وهي مبادئ وقواعد توجه سلوك النظام الإتصالي ، وقد ينظر إلى النظام الأتصالي لأي دولة عربية على أنه يتضمن توجهات قيمية في

مجالين مختلفين ، وتتضمن قيم المجال الأول تركيب النظام الإتصالي الذي يعكس في النهاية وظائف النظام من الناحية الاجتماعية ومحتوى الرسالة الاتصالية ، إذ أن هذه القيم واضحة في بعض الرسائل منها على سبيل المثال : هل يكون النظام الإتصالي في اتجاه واحد أو في اتجاهين ؟ وهل ينمي إمكانات الحصول على رد فعل الجمهور والاتصال الثنائي المتبادل ؟ وما استقلاليته النسبية عن القيود والضغوط السياسية والاقتصادية ؟ وما مدى استجابته للتحولات أو التغيرات التي تطرأ على الاهتمامات والآراء في المجتمع ؟ هذا وتعالج قيم المجال الثاني تدفق الرسائل الاتصالية في النظام الإتصالي والمعايير التي يقوم عليها انتقاء الرسائل الاتصالية وصياغتها أي مضمون الاتصال ذاته.(الحاج ، ١٩٩٣ : ١٨٤)

ومن ثم يتعين عند دراسة نظم الاتصال في الوطن العربي أن نتساءل عما إذ كانت القيم التي تحكم هياكل المؤسسات الاتصالية والإعلامية تمكن أفراد الجمهور من أن يكونوا مصدراً للاتصال ؟ وعما إذا كانت هذه القيم تحمى حق الفرد في الاتصال ، وتوفر للنظام إمكانيات معرفة رد الجمهور ؟ ونتساءل عن القيم التي تحدد الرقابة وتحكمها في نظم الاتصال والخدمات المتاحة التي يقدمها النظام للأقليات الكثيرة التي تشكل أغلبية آراء الناس واهتمامهم ، وعلينا أن نبحث عن وظيفة حراس البوابات القائمين في المؤسسات الاتصالية والذين يقررون نوعية المعلومات التي تنشر أو لا تنشر وكيفية نشرها ، إذ أن من الطبيعي أن تمس سياسات الاتصال فقط ، تلك الرسائل الاتصالية المنتجة للاستهلاك العام أو ذات المنبع العام ، وايضاً المنقولة من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية أو المتبادلة بين بنوك المعلومات ، والتي تختلف عن المراسلات الخاصة والمكالمات الهاتفية التي لا تقع في دائرة سياسات الاتصال ولا تسري عليها القيم التي توجه مضمون الاتصال ، إذ يتعين دراسة القيم المتعلقة بحقوق الإنسان أيضاً وخاصة حقه في الاتصال وتحديد علاقة النظام الوطني بنظم الاتصال الأجنبية من خلال تدفق المعلومات من النظام القطري إلى الخارج ، مع مراعاة الوظيفة الاجتماعية لعملية الاتصال وتأثير الممارسات الاتصالية التي تحدد هذه القيم المعيارية على الأفراد وعلى المجتمع ككل ، إذ ينبغي دراسة القيم الخاصة بالنظام الإتصالي .(الجمال ، مصدر سابق : ١٠٥)

ثانياً : السمات العامة للسياسات الاتصالية والإعلامية في العالم العربي :

ينبغي النظر إلى سياسات الاتصالية والإعلامية في الدول العربية على إنها تحدد الكيفية التي يجب ان تستجيب بها نظم الاتصال والإعلام الوطنية للمتغيرات والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية المختلفة ، فعلى الرغم من أن سرعة التطورات الدولية والإقليمية وحدتها التي تجعل من الضروري وجود سياسات اتصالية وإعلامية واضحة ومصاغة بشكل يمكن ويسهل تطبيقها ، إن ذلك لم يحدث حتى الآن ومازال علينا أن نبحث في سلوكيات نظم الاتصال والإعلام العربية لاستنباط سياساتها وهذا في حد ذاته دليل على أن الدول العربية لا تعرف على وجه الدقة كيف تحدد استراتيجيات وأساليب الاستجابة للمتغيرات والتحديات التي تواجهها ، إذ من الواضح أن العقليات التي كانت تدير سياسات ونظم الإعلام العربية في عصر ما قبل العولمة ما زالت هي المهيمنة على هذه النظم في عصر العولمة والتي لم تؤثر كثيراً على اوضاع وسائل الإعلام الجماهيرية العربية ، باستثناء دخولها عصر الصحافة الإليكترونية وعصر البث التلفزيوني المباشر.(فخرو، ١٩٨٨: ٨١-٨٥)

١ــ الصحافة وإنتاج الكتب :

من المعروف ومن المؤشرات الكمية عن وضعية الصحافة العربية من خلال الأرقام التي تضمنها تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٤ يتناول حصة كل مئة فرد من الصحف خلال المدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢ ، إذ تعطي هذه البيانات الكمية المتاحة صورة سيئة عن إنتاج واستهلاك الصحف والكتب وتدل على أنها امة لا تقرأ ولا تنتج المعرفة ولا تستهلكها . (جلال ، ١٩٩٦ : ٢٢-٣٦)

٢ــ ظهور الصحافة الإلكترونية :

شهدت الصحافة العربية ثورة تكنولوجية كبيرة منذ بداية عقد التسعينيات ومع ذلك فلم تمس هذه الثورة العمليات التحريرية خاصة في جوانبها الفكرية والإبداعية ، إذ ما زالت معارف بعض الصحفيين العرب بالإنترنيت واستخداماتها الصحفية محدودة ، وهم يظهرون اتجاهات معرضة بحجة تأثيرها السلبي على القيم الصحفية ، والجدير بالذكر أن الصحافة الإلكترونية العربية من ابرز مظاهر التقدم التكنولوجي في عصر الصحافة العربية في عصر العولمة ،إذ أن أغلب الصحف العربية لديها مواقع على الإنترنيت.(العزاوي ، ٢٠٠٦)

٣ــ أوضاع الصحف الحكومية أو الحزبية :

يتفق عدد من الباحثين العرب على أن العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في العالم العربي علاقة غير سوية ، إذ تقوم على التحيز الكامل إما للسلطة أو ضدها ، وأن هذا التحيز لا يقف عند مستوى الدعم والمساندة أو المعارضة ولكنه يمتد أيضاً ليطول السلطة السياسية ذاتها ، ففي الدول العربية ذات النظم الشمولية أو التي تأخذ بنظام الحزب الواحد الذي أصبحت له بحكم وراثته للسلطة وادواتها والسيطرة على وسائل الإعلام بغض النظر على النصوص القانونية التي تنص على استقلال هذه الوسائل ، وفي المقابل تعاني الصحف الحزبية من المقومات الضرورية للمؤسسة الصحفية ، فهي تفتقر إلى مطبعة خاصة وجهاز توزيع ، وغياب البناء المؤسسي للصحف الحزبية ، وقلة أجهزتها الإلكترونية.(علم الدين ، ٢٠٠٠ : ٢٨)

٤ـ الصحافة الصفراء :

تعطي التشريعات الإعلامية صورة جيدة عن أخلاقيات الإعلام في الدول العربية ، وتتشابه المعايير العربية مع مثيلاتها الغربية في هذا الصدد من حيث التركيز على الصدق والموضوعية كقيم أساسية في الممارسات الصحفية ، وعلى الرغم من هذه الصورة الجيدة ، إن واقع الممارسة المهنية قد هبط منذ العشرية الأخيرة من القرن الفائت بشكل خطير في تاريخ الصحافة العربية من خلال انتشار الصحافة الركيكة والصحافة الصفراء . (عبد الرزاق ، ١٩٩١)

ثالثاً: مستجدات سياسات الإتصال والإعلام في العالم العربي :

استجدت في عصر العولمة بعض التحولات على السياسات الإتصالية والإعلامية في بعض الدول العربية ، إذ تجلى ذلك في بعضها دون الآخر من خلال ما يأتي :

(١)خصخصة وسائل الإتصال والإعلام :

تشكل شبكات الاتصال الحديثة مكوناً أساسياً في البنى الأساسية لكل دولة لأنها تسهل إدارة وتوجيه الأنشطة الاقتصادية ، فقد اتجهت الدول العربية منذ بداية عقد التسعينات من القرن الفائت إلى خصخصة شبكاتها الاتصالية وذلك للمساعدة في تحسن الأداء الاقتصادي من خلال فتح سوق الاتصالات في الدول العربية والذي يؤدي إلى نمو قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، كما يؤثر في إنخفاض تكلفة تكنولوجيا الشبكات والتي تسهم في تطور صناعات النقل والتوزيع والتمويل ، ويحسن المنافسة في الصناعات التصديرية .(درويش ، ١٩٩٨)

(٢)إلغاء وزارات الإعلام في بعض الدول العربية :

ظهر في أواخر عقد التسعينات من القرن الفائت والسنوات الأولى من القرن الحالي أتجاه لإلغاء وزارات الإعلام ، إذ الغيت في قطر وتونس والعراق ودمجت في البحرين مع وزارة الدولة للشؤون الخارجية ، وأعلنت الأردن عزمها عن إلغاء وزارة الإعلام فيها ، وقد ظهرت الانتقادات الكثيرة من بعض القيادات الإعلامية العربية وطالبوا بإلغاء وزارات الإعلام في الدول العربية ، إذ رأى هؤلاء أن الإعلام الحكومي يعكس وصاية الحكومة على المواطن العربي باعتباره قاصراً فكرياً، وأن الأنظمة الوطنية لا تحترم الإنسان ولا حريته ولا حقوقه.(جلال،مصدر سابق:٢٢-٣٦)

(٣)عدم الثبات والارتباك :

وتتسم السياسات الإتصالية والإعلامية العربية في عصر العولمة بعدم الثبات واحياناً بالارتباك ، وبأنها تتعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية تعامل موقفي ، وليس بناءً على رؤية استراتيجية محددة تجاه القضايا الدولية والإقليمية والمحلية ، إذ برز الارتباك في الخطاب الإعلامي الرسمي إزاء القضايا القومية الساخنة والأحداث الجارية بعد الانحدار القوي للسياسات الإقليمية والدولية تجاه ما يسمى «بالربيع العربي» وما تلاه من احداث وظروف قاسية مرت على شعوب عالمنا العربي .(شومان ، ٢٠٠٨ : ١٣)

(٤)الاتجاه إلى اللامركزية في بعض الدول العربية :

اتجهت بعض الدول العربية في العقد الأخير إلى لا مركزية النظام الإعلامي خاصة في مصر ولبنان ودولة الإمارات ، إذ أنشئت محطات راديو وتلفزيون محلية بقصد التركيز على القضايا المحلية من خلال إستخدام وسائل الإعلام المحلية التي ترتبط بقوة بنظام الإعلام المركزي في العواصم معتمدة على وسائل دعائية للقيادات السياسية والتنفيذية المحلية ، والجدير بالذكر إن هذه الوسائل لم تستطع جذب سوى الفئات الأقل تعليماً من الجمهور المستهدف الذي يبحث أساساً عن التسلية وليس المعرفة. (جلال ، مصدر سابق: ٢٢-٣٦)

(٥) مقاومة التيار الديني :

من العلامات البارزة في أغلب السياسات الإعلامية العربية منذ بداية عقد التسعينات توظيف النظم السياسية لنظم التنشئة الاجتماعية لمقاومة تيار التدين لدى أفراد المجتمع وخاصة الشباب ، إذ تولت الأجهزة الأمنية التعامل المادي مع التنظيمات والأفراد

الذين يصنفون تحت شعار الإسلام السياسي أو «الإرهاب» ، ومن جانب آخر تولت النظم التعليمية والثقافية ضعضعة اتجاهات التدين لدى النشء وبقية أفراد المجتمع وتقليصه إلى حده الأدنى وتولى النظام الإعلامي مسؤولية دفع الأفكار والعواطف والاتجاهات والسلوكيات في الاتجاه المضاد للتدين من خلال كل المضامين الدرامية والفنية والحوارية . (العزاوي ، ٢٠١٧ : ٢٦٥)

المبحث الثاني

الجريمة الإلكترونية

اولاً : ماهي الجريمة الإلكترونية وكيف نكافحها :

تعرف الجريمة الإلكترونية على انها عدوان وتهديد يصدر بواسطة الكومبيوتر والأنترنيت نتيجة لوجود دوافع ورغبة في استهداف جهة ما ، وذلك بعد التأكد من وجود ثغرات ونقاط ضعف في تصميم البرمجيات وقواعد التخزين ، اذ تعد شبكة الأنترنت بعد التطور الكبير سلاحا ذو حدين ، فهي تؤدي الخدمات وبالمقابل أصبحت موضعاً لكثير من الجرائم ذلك لأنها لا تخضع لرقابة هيئة او حكومة معينة ، وانه لا يوجد اتفاق بين الدول على تعريف موحد وقانوني للجريمة الإلكترونية ، فهي عابرة للحدود من قارة الى قارة اخرى ، إذ تقسم الجريمة الإلكترونية على شكل جرائم منها قرصنة للبرامج عبر شبكة الأنترنيت وايضاً إتلاف المعلومات، ويتحقق ذلك عن طريق اتلاف المعلومات واستبدالها بأخرى ، والتلاعب في برامج الأشخاص . (المحمود،٢٠٠١: ٦٥)

ومن بين هذه الجرائم جرائم جنسية وإساءة للبطاقات البنكية وجرائم القذف والتشهير وجرائم الاحتيال في التحصيل الإلكتروني الذي يرهق في اعلاء اضافية وممارسات غير اخلاقية، وبالمقابل يعد الإنترنيت من اخطر المجالات الذي يؤدي الى جريمة سرقة حقوق الملكية والعلامات التجارية ، ناهيك عن غسيل الأموال وجرائم المخدرات والتجسس الإلكتروني ، ويعني هذا ان الإرهاب الإلكتروني تحول الى التطرف الإلكتروني نتيجة للتقنيات العالية في الأقمار الاصطناعية والتجسس والبث الفضائي ، إذ تحولت وسائل التجسس من الطرق التقليدية الى الطرق الإلكترونية ، فالإنترنيت اصبح سلاحاً فعالاً في مواجهة الجيوش عالمياً ، وهناك خصائص للجريمة الإلكترونية منها ان الحاسب هو الأداة لارتكابها ، وان اهم ما يميز الجريمة الإلكترونية انها عابرة للحدود ، صعبة الأثبات ، لأنها تعتمد على الخداع والتضليل ، إذ تتميز بسرعة ارتكاب الجريم نتيجة للتطور السريع الذي تشهده التكنولوجيا المعلوماتية ، والجدير بالذكر ان هذه

الجرائم لا تحتاج الى عنف او مجهوداً كبيراً عند التنفيذ فهي جرائم ناعمة تعتمد على الدراسة الذهنية ومعرفة التقنيات بالحواسب الآلية ، اما اضرارها فتنقسم لمخاطر عمدية وغير عمدية . (عبده ، ٢٠٠٨ : ٨١)

اما المجرم الإلكتروني فهو الذي يتخصص في ارتكاب جرائم الكومبيوتر ، إذ يمتاز في الذكاء والخبرة والمهارة ، وهناك عدة فئات من هذا المجرم منهم (الهواة والهاكرز والمحترفون والحاقدون) الذين يغلب عليهم طابع الثأر والانتقام ، فكل منهم لديه دوافع معينة قد تكون السعي الى الأرباح او التجسس والإرهاب او الغرور والمتعة ،وقد يكون الكومبيوتر هو الهدف للجريمة عن طريق توجيه هجمات لمخازن المعلومات والملفات المتعلقة بالمعلومات العسكرية مثلاً او المخابراتية ، او يكون اداة الجريمة في اجراءات التحويلات الغير مشروعة عن طريق استخدام التقنيات في عمليات التزوير والاستيلاء على الأموال او جرائم القتل.(عبده، مصدر سابق، ٨٧)

ونتيجة لارتفاع المتزايد لاستخدام الإنترنيت ، زاد بشكل ملحوظ ضحايا الجرائم الإلكترونية في الشرق الأوسط خاصة ، إذ تشير التقارير الى ان ثلثي البالغين ضحية جرائم الإنترنيت ، ذلك لأن هؤلاء المستخدمين غالبيتهم يفتقدون للقدرات والمهارات العالية ، وعدم الإلمام بنوعيات الأمن والسلامة الإلكترونية ، فضحايا الجرائم ليس اشخاصاً فقط وانما قد يشمل الدول ومعلوماتها العسكرية والمالية والبنوك والمؤسسات التجارية ، فقد افرز الأنترنيت الكثير من القضايا التي تشمل حقوق النشر والتجارة الإلكترونية من خلال قواعد لتنظيم استخدام التكنلوجيا وتحديد الحقوق والواجبات في مكافحة الجرائم الإلكترونية ، فمع تزايد الخسائر الناجمة عن جرائم الحاسب وتزايد حجم الأضرار ، إذ لابد من عرض سبل الأمان والحماية على الإنترنيت من خلال حماية الشركات التي يعدها الكثير من مواقع الويب التجارية غير أمنة . (المحمود ، مصدر سابق : ٧٨)

ثانيا : الإرهاب الإلكتروني

يعد استخدام التقنيات الرقمية في مهاجمة نظم المعلومات وتوظيف هذه التقنيات العلمية في الضغط والتوجيه على مؤسسات او دول او كيانات سياسية او اقتصادية ، ويأتي هذا ايضاً عن طريق القيام بهجوم طبيعي باستخدام الأسلحة في مهاجمة الكابلات ونقاط الإنترنيت ومحطات البث ، فقد انتشر هذا النوع من الإرهاب في مجتمعاتنا العربية نتيجة لتفشي المنظمات الإرهابية نتيجة لتداخل الدوافع الفكرية والسياسية

والاقتصادية والاجتماعية التي انعكست على البطالة وقلة فرص التعليم والتهميش والجهل وقلة الوازع الديني والذي يؤدي الى قابلية الاختراق من قبل المنظمات الإرهابية نتيجة لوجود ثغرات معلوماتية فهناك خصائص لشبكة الإنترنيت جاذبة للإرهاب منها انها اسرع وسائل الاتصال الجماهيري ، وتمتاز بالخصوصية السرية بين المرسل والمستقبل ، فقد تطور استخدام الجهاديين للإنترنيت التي اصبحت اداة لجذب الجماعات الجهادية والمتطرفة وتجنيد الأنصار والتزييف للمعلومات والتصنت والتجسس ونشر الشائعات والتدمير النفسي والاغتيالات الجسدية والتحريض على العنف والتخريب والقتل ، إذ تزداد هذه المخاطر بازدياد التعرض لهذه الشبكات . (عبد العظيم ، ٢٠٠٥ : ١٢)

ومن مظاهر الإرهاب إلكتروني هو نشر رسائل التهديد والرعب والتجسس للحصول على المعلومات العسكرية والسياسي ، وانها خير وسيلة للتواصل بين المجموعات الإرهابية وبث اخبارهم ونشر افكارهم واستقطاب وتجنيد اتباع جدد من صغار السن ، إذ اكدت التقارير على تزايد عدد المواقع الإلكترونية ليصل الى ١٥٠ الف موقعاً عام ٢٠١٥ ، إذ يعد (توتير) انه يوفر مجتمعات افتراضية متغيرة عكس (فيس بوك) الذي يكون الأكثر انتشاراً في تجنيد الشباب ونشر للأفكار والمعتقدات ، فقد حدد ثلاث فئات تستهدفها المجموعات الإرهابية اولها المتعاطفون مع الإرهاب وثانيهما الرأي العام وآخرهما الخصوم من اجهزة الدولة . (البراهيم ، ١٩٩٩: ١٢)

ان هذه التنظيمات لا تعمل بشكل عشوائي ، فهي تسعى للسيطرة على عقول الشباب من خلال بناء منظومات فكرية والتباهي بالصفوة الجديد وتشويه سيرة الشخصيات المعاصرة والتاريخية وانتقاء ما يتناسب من مواقفها لدعم الخط الفكري وهدم الرموز الفكرية عن طريق الاغتيال المعنوي للرموز السياسية ، فلذلك المتتبع للخطاب الفكري الإسلامي يكتشف مدرسة الخطاب التقليدي واخرى للخطاب الحركي وثالث الخطاب المتشدد ، إذ توظف مواقع التواصل الاجتماعي في خدمة الإرهاب ذلك بإنشاء وتنظيم ملفات شخصية عن طريق شبكات المعلومات والإنترنيت الذي يمكن الإرهابيين من توظيف معطيات الكترونية تقنية في خدمة اغراضهم ، ولكن مثل ما كانت هذه المواقع اداة لارتكاب جرائم الإرهاب يمكن ان توظف في محاربة الإرهاب الإلكتروني من خلال انشاء مواقع مضادة للإرهاب والتوعية بخطورته ، وإغلاق صفحات التي تعرض على العنف واستحداث قوانين جديدة لمواقع وشبكات الأنترنيت . (غانم ، ٢٠٠٤ : ٥٤)

طرائق مكافحة الإرهاب الإلكتروني :

هناك تنافس قوي بين الدولة والمجرمين في الوصول الى اخر مستجدات التكنولوجيا التي تحقق اهداف الطرفين ، إذ تقتضي الضرورة وضع حدود جديدة واساليب مستحدثة للمكافحة هذه الجرائم منها :

١ــ ضرورة حجب مواقع التي تنشر الأفكار المتطرفة وتدعو الى العنف والعدوان

٢ــ تفعيل دور الإعلام الوقائي من خلال وسائل الاعلام والتعليم .

٣ــ سن التشريعات والقوانين التي تساعد على الكشف الأدلة الإلكترونية .

٤ــ التنسيق بين جميع الجهات المعنية من اجل سد منافذ جريمة الإرهاب الإلكتروني .

٥ــ التوعية في استخدام وتشغيل الأمن للتكنولوجيا الحديثة .

٦ــ وضع استراتيجية لمعالجة انخفاض امن المعلومات عن طريق التعرف على التهديدات التي تتعرض لها انظمة المعلومات .

٧ــ التوعية بأضرار الأمية المعلوماتية وكيفية التعامل مع وسائل الإعلام الجديد

٨ــ وضع ثقافة إعلامية تتضمن القيم المهنية الإعلامية الرئيسية .

٩ــ وضع ضوابط اخلاقية تضعها المؤسسات الإعلامية الإلكترونية .

١٠ــ رصد الممارسات الإرهابية وصياغة برامج للأمن القومي .

١١ــ اعداد ملاكات امنية مؤهلة تأهيلاً إعلامياً يمكنها صياغة رسائل انسانية تعكس مفهوم الثقافة المشرقة للثقافة الإسلامية .

وهناك استراتيجيات للوقاية من الإرهاب الإلكتروني تتمثل في الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والإعلامية والأمنية ، فلإرهاب اصبح خطر دولي يؤرق المجتمعات ، لذلك وجب على المجتمع الدولي مواجهة الإرهاب من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، وإيجاد منظومة قانونية دولية تسهم في مكافحة الإرهاب والأعمال الإجرامية التخريبية، وسن القوانين والتشريعات الدولية لإمكانية تتبع الإرهاب والجريمة الإلكترونية ، ففي عام ١٩٨٨ وقعت اتفاقية حثت دول العالم على دخول في اتفاقيات ثنائية ضد الإرهاب الإلكتروني ، واستمرت حتى عام ٢٠٠٠ ، إذ صدرت مسودة اتفاق عالمي بشأن الجريمة الإلكترونية من جامعة «أستانفورد» شملت الهدف الى تعاون دولي اوسع لصد الهجمات الإلكترونية ، ولكن مع كل هذه الطرق يبقى

رصد هذه الجرائم صعباً وذلك لصعوبة اكتشاف جرائم الإرهاب الإلكتروني وذلك لعدم كفاية القوانين وسهولة إخفاء معالم الجريمة . (غانم ، مصدر سابق : ٩٨)

المبحث الثالث

العلاقة المهنية بين وسائل الإعلام والإرهاب الالكتروني

تحظى العمليات الإرهابية من زاوية إعلامية باهتمام مكثف من اجل التغطية تحت ضغط المنافسة ، فهي تشكل مادة صحفية مثيرة يتناولها الإعلاميين من اجل سبق صحفي وكسب تعاطف الرأي العام مع قضاياهم ، فقد برزت وسائل الاتصال الاجتماعي كوسيلة حرة وجماهيرية للجماعات الإرهابية التي بادرت الى استغلالها بصورة نمطية واستثنائية ذكية من خلال تحديد نوع المعالجة الإعلامية لقضايا الإرهاب ، إذ توجد هناك نظريتان في التغطية الإعلامية للإرهاب تؤثر في الرأي العام هما :

اولاً : نظرية العلاقة السببية :

التي تكون بين الإعلام والإرهاب من خلال ثلاثة تأثيرات إعلامية اولهما الـــوعي والتبني وثانيهما انتشار العدوى وثالثهما الوساطة .

ثانياً : نظرية الخطاب الإعلامي :

يدعوا اصحاب هذه النظرية الى عدم التدخل في العلاقة بين اداء وسائل الاعـــلام والإرهاب . (مصطفى ،٢٠١٨ : ١١٧)

وهناك سمات للمعالجة الإعلامية العربية تتمثل على النحو الآتي :

١ــ يعطي الإعلام العربي اهتماماً بالإرهاب واسبابه وعوامله .

٢ــ تكون في الغالب التغطية الإعلامية العربية للعمليات الإرهابية ذات طابعاً تفسيرياً وتحليلياً.

٣ــ غياب المعالجة لجذور الإرهاب واسبابه العميقة السياسية والدينية ، وهـــذا مـــا يضعف قدرة التغطية على الإقناع مع غياب الخبراء والمختصين .

٤ــ لا يوجد ملاكات إعلامية مؤهلة لمعالجة ظواهر الإرهاب المعقـــدة والمتعـــددة الأبعاد .

٥ــ عدم انتظام التغطية الإعلامية وعدم استمراريتها في لعمليات والمؤتمرات .

٦ــ تهويل الظاهرة الإرهابية وهذا يؤثر سلباً على المصداقية في التغطية الاعلامية

٧ــ لا يوجد تنسيق وتعاون على المستوى العربي في الممارسات الإعلامية ذات الطابع العام والمشترك .(عبد الحميد ، ١٩٧٧ : ١١٨)

ومن خلال ما تقدم يمكن تقسيم سمات التغطية الاعلامية للإرهاب الى سمات ذاتية وموضوعية، فوسائل الاعلام تروج الخطاب الإرهابي على نحو يحفز القومية والعرقية والمذهبية ، إذ يُتهم الإعلام بأنه اللاعب الرئيسي في نشر الإرهاب ، وفي المقابل يعد سلاحا مهماً ضد الإرهاب من خلال الدور المعرفي والتنويري للإعلام ، فالإرهاب اصبح تحدياً اقليمياً في ظل القناعات التي ترسخت في فشل المقارنة الأمنية والعسكرية ، إذ انصب الاهتمام في المواجهة الإعلامية للعنف والإرهاب على مقاومتهما وابعادها عن التأثير في الرأي العام ، وهذا يعني التركيز على صياغة الخبر بشكل يضمن أيصال الحقيقة والتصدي للمعلومات الهدامة خاصة على شبكة الأنترنيت ومعالجتها ، فقد خططت الولايات المتحدة الأمريكية عند احتلال العراق في ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ تدمير ذاكرة العراق ونظامها الداري والاجتماعي وتشجيع الفوضى عن طريق تطبيق «الذعر النفسي» من خلال الاهتمام الخلفية النفسية للناس وما ضعاف المعنويات بشن معلومات دعائية واعتماد اسلوب الشائعات السوداء لتعطيل ارادة المواجهة والصمود ، إذ ضخمت الوقائع في مجال الأخبار من خلال الإغراق الإعلامي والتركيز على الطائفية والقومية على مبدأ الاستعمار البريطاني القديم «فرق تسد». (عبد الحميد ، مصدر سابق ، ٨٨)

لم يكن قانون «بريمر» الخاص بإدارة الدولة العراقية بمعزل عما يجري في الإعلام السياسي العراقي ، إذ انعكس على الدستور العراقي الذي تشوبه الكثير من «الغام طائفية» ذلك لإشعال الحرب الأهلية ومن ثم تقسيم العراق ، فقد حاول بريمر ان يبني بيئة اعلامية تستثمر لمصالح المحتل السياسية ، فهو اخترق مدركات المواطن من خلال سياسة تعمق الفوضى الإعلامية ، فقد ترك الأمر مفتوحاً للجميع في إمكانية تأسيس صحيفة وفضائية ، إذ استخدم المال الأمريكي للاختراق الأعلام السياسي العراقي الجديد ، فقد افرز المشهد لهذا الإعلام عدة انوع إعلامية منها الحكومية والحزبية التي تمولها الأحزاب والكتل التي كان فيها رئيس الكتلة هو الحاكم الناهي وبأسلوب دكتاتوري ، وما نراه اليوم في الإعلام السياسي ليس إلا صورة لتعميق المحاصصة الطائفية من خلال القنوات الإعلامية الطائفية التي انتجت ظواهر سلبية في الحياة الإعلامية والاجتماعية والثقافية ، فالطائفية السياسية تختزل المجموع في حزبها السياسي الواحد ، لذلك نجد ان معظم الأحزاب السياسية ساهمت في رفع حدة الصراعات الطائفية من خلال

الإمبراطوريات الإعلامية العرقية الطائفية ، وما نراه في الساحة الإعلامية العراقية وتحديداً الإعلام السياسي ليس إلا صورة مؤلمة لممارسات الطائفية والعرقية التي تعمق العنف ومن ثم ينعكس على واقع الإرهاب ، فالإعلام السياسي العراقي وقع في فخ الصراعات السياسية من خلال تعدد الأفكار ذات الدلالات السياسية التي ترتبط بمعالجات طائفية مرتبطة بأفكار المخطط الأمريكي في التحريض على القومية على حساب «الأمة العربية» والدعوة الى إخراج العراق من محيطه العربي ، دون شك ان التنوع في وسائل الإعلام هدفه بناء الأنسان العراقي الجديد ، وإشاعة الديموقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر ، فالعراق يشهد اليوم تنوعاً إعلامياً بعد ظهور صحف حزبية ودينية تشيع ثقافة الولاء للطائفة ، وظهرت قنوات تدعي للمذهبية وتلغي وتهمش المذهب الاخر، وبهذا اصبح هناك مشهداً إعلامياً يجسد صراعاً بين الطوائف والقوميات، ومع ان التعددية تُعد مظهراً من الديموقراطية ، انها في العراق الجديد تحولت الى تعميق الطائفية الدينية والقومية ، إذ اصبحت عاملاً في تفجير الأزمات وتفتيت النسيج الاجتماعي. (الطرابيش ، ٢٠٠٦ : ١٣)

وقد بدأت في هذه المرحلة مفاهيم جديدة تطرق اسماع المواطن العراقي ، فظهرت مصطلحات الشفافية والشراكة والديموقراطية والمحاسبية والتكنوقراط والبرجماتية والثيوقراطية وغيرها من المفاهيم التي اثرت في الحياة الاجتماعية ، إذ يرى اصحاب نظرية المسؤولية الاجتماعية ان الحرية متوازية مع التزامات وسائل الاعلام ، فهي تهدف الى رفع التصادم الى النقاش الموضوعي ، وبذلك فهو يحافظ على الأمن والسلم وينأى عن الإرهاب والبلبلة ، إذ أن المسؤولية الاجتماعية ضعفت داخل المجتمع وولدت اللامبالاة السياسي ، وفقد الإحساس بالمسؤولية وعدم المشاركة في قرارات التي تهم المجتمع ، وبهذا قل الحماس لتغيير الواقع .

وتوجد هناك نظريتان تحدد المعالجات الإعلامية لقضايا العنف تؤثر في الرأي العام وهي كما يأتي :

اولاً : العلاقة السببية بين الإعلام والإرهاب :

وفقاً لهذه النظرية فإن الخطاب الإعلامي يؤدي إلى انتشار العنف ، إذ توجد ثلاث تأثيرات إعلامية هي :

١ ــ الوعي .

٢ــ التبني .

٣ــ انتشار العدوى .

ثانياً : العلاقات المتباعدة ونظرية الخطاب الإعلامي :

ترى هذه النظرية انه لا يوجد دليلاً علمياً على ان التغطية لقضايا العنف هي التي تؤدي الى انتشار العمليات الإرهابية .

وقد اقترحت الأمم المتحدة على الدول أن تحصر التغطية الإعلامية لإعمال العنف والإرهاب في حدوده الضيقة خاصة بعد التطور التقني والاستخدام الواسع لوسائل الإعلام ، وعلى الرغم أن الاعلام في العراق ساعد في فهم الأحداث الإرهابية ، أنه يُعاب عليه بروز وتطور ظاهرة الإرهاب بالتحليل والحياد ، فقد أنتشر خطاب الكراهية في الإعلام العراقي بعد ٢٠٠٣ مما ادى الى انتشار مظاهر العنف ، إذ تعددت هذه المظاهر وشملت تهديد المواطنون بالاغتيال والخطف من اجل فدية مالية ، إضافة الى زرع المتفجرات والألغام والسيارات المفخخة ، فقد ساهمت وسائل الإعلام بعرض المناظر المأساوية بشكل مبالغ فيه ، وبث وجهات نظر الإرهابيين دون إتاحة للطرف الأخر للرد والتفسير ، وقد حدث هذا في العراق عندما ذكر الكثير من الانتحاريين انهم تأثروا بما تعرضه قنوات فضائية بعينها ، عكس التغطية الإعلامية في اوروبا التي تحاول جاهدة في عدم إظهار نقطة دم واحدة في وسائل إعلامها وكما حدث في تفجيرات لندن في تموز ٢٠٠٥ . (العيسوي ، ٢٠٠٤ : ٤٥)

ثالثاً : المعايير المهنية في وسائل الإعلام

وهي القيم المنظمة في العمل الإعلامي التي تعتمدها المؤسسات الإعلامية في أوقات الأزمات ، إذ تستهدف هذه المبادئ بنية المؤسسة الإعلامية والكفاءة المهنية طبقاً لدرجة الكفاءة المهنية وخبرة الإعلاميين ، فقد غاب في العراق هذه الضوابط نتيجة تدخل الثقافات المتدنية في اغلبية وسائل الإعلام العراقية ، إذ انعكس هذا التحريض على العنف وتبني خطابات عنصرية وبث للكراهية ، والجدير بالذكر ان اغلب الإعلاميين لا يدركون ان جرائم التحريض على العنف لا تتساقط بالقدم ، ويمكن إثارتها في المكان والزمان المناسبين ، ففي رواندا حوكم الصحفيين الروانديين الذين حرضوا للعنف في الحرب الأهلية بين عامي (١٩٩٠ــ١٩٩٣) أمام محكمة الجنيات الدولية . (ممدوح ، ٢٠١٨: ٧٨)

ومن خلال ما تقدم نجد ان الأدوار السلبية لمضامين الرسائل الإعلامية قد ساهمت في انتشار النزاعات الطائفية ، فقد انتشرت أفاق النزاع الديني بشكل غير ممهنج في

وسائل الاعلام العراقية ، فانتشرت الأفكار المتطرفة والمشاهد والصور الحية للقتل والذبح ، وقد انعكس هذا النزاع الإعلامي على ارض الواقع خاصة في العاصمة بغداد التي بدأ الإرهابيون في استهداف مناطق «شيعية» لتقابلها مناطق «سنية» ، إذ ساهمت وسائل إعلام «دينية» في بث الطائفية والتحريض على القتل والعنف ، وقد ساعدها في ذلك التمويل الخارجي الإقليمي المنظم للقنوات الفضائية وبعض الإعلاميين الذين باعوا ضمائرهم وباتوا يروجون للكراهية من خلال التحريض المباشر والكذب الصريح والتمييز الديني بين الأقليات ، فقد شجعت وسائل الإعلام العراقية على ظهور رجال دين بعينهم في البرامج الحوارية ، سامحين لهم في تبني الأفكار المذهبية والمصطلحات الطائفية ، وطرح الموضوعات السياسية والدينية والمجتمعية عن طريق انتقاء هذه الموضوعات من رجال السياسة والدين على حد سواء واستثمارهم في التعبير عن افكارهم الطائفية المحرضة للعنف الطائفي في نشراتها الإخبارية وأعمدة الصحف . (الطرابيش ، مصدر سابق : ٣٤)

وعن الرؤية المستقبلية لا يمكن القول ان الإعلام السياسي في العراق يعبر عن العنف والطائفية ، فالإعلام السياسي هو مرآة السياسية ، إذ يعتمد على رد الفعل للأزمات السياسية والطائفية ، فنحن نعرف ان العملية السياسية في العراق قائمة على المحاصصة والطائفية وتحكم الفكر الديني للمنظومة السياسية ، وقد ادى غياب الأمن بعد سقوط النظام السابق في نيسان من عام ٢٠٠٣ الى العبث في الجوانب الفكرية والثقافية في المشهد العراقي ، فالبيئة السياسية الغير مستقرة يتعذر فيها الخطاب التنويري ذلك لتعارض مضامينه مع خطابات الجهات المتنفذة ذللك لتعارض مضامينه مع خطابات التي تحمل طابع العنف ، وعلى هذا الأساس نجد ان المدخل الصحيح للمعالجة الموروث السياسي هو إطلاق فكرة المواطنة خاصة بعد عبث الأحزاب السياسية في مقدورات العراق ، واليوم نجد ان الانتفاضة والثورة الشعبية قد انطلقت لمعالجة الأزمة السياسية ، فنجد من ضمن المطاليب إعادة كتابة الدستور ذلك لضمان المواطنة بين جميع فئات الشعب العراقي ، إذ أن انتاج الديموقراطية لا يمكن ان تحقق الاستقرار والتوافق الوطني.(ممدوح، مصدر سابق :٥٤)

فالمشهد الإعلامي العراقي مؤلم نتيجة فارتباطه بالمشهد السياسي المبرمج لمصلحة الانتماء الطائفي والقومي والعرقي ، لذلك نقول بأن دور الإعلام النزيه والتنويري في هذه الحقبة الحاسمة التي تهدد وجود العراق من خلال الحذر في النشر

لإحداث العنف والإرهاب ، مع توسيع المشاركة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني في التصدي لظاهرة الارهاب والتطرف، والتركيز في كل وسائل الاتصال الجماهيري على القيم والمبادئ التي تبرز احترام حرية الفرد العراقي والتركيز على مفاهيم السيادة الوطنية ، ورفض التبعية بكل أشكالها ، وإبراز الإخفاقات التي تسببت فيها العملية السياسية الراهنة التي انتجت العنصرية والطائفية والمحاصصة والفساد بكل أنواعه والإخفاق الأمني وتدهور البنى التحتية ، والاهم ان يكون الاعلام السياسي في العراق فاضحاً للتوجهات الخارجية والتركيز على عروبة العراق ، فالإعلام العراقي يجب ان يكون صوت الشعب العراقي بجميع اقلياته القومية والدينية والمذهبية .

المصادر

الكتب العربية:

١. البراهيم، حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩.

٢. البشر، محمد بن سعود ، **مقدمة في الاتصال السياسي** ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤٢٩ هـ .

٣. الجمال، راسم محمد ، **الاتصال والإعلام في الوطن العربي** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦.

٤. الحاج، كمال بديع ، **حرية الصحافة** ، مركز الأهرام للترجمة ، القاهرة ، ١٩٨٤.

٥. ديفز، دينس، **محاضرات في الاتصال السياسي** ، كلية الإعلام ، جامعة الينوي في كاربون ديل ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٨٨ .

٦. شومان، محمد ، **تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

٧. الطرابيش، ميرفت، **عبد العزيز السيد** ، **نظريات الاتصال** ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

٨. عبد الحميد، محمد ، **نظريات الاعلام واتجاهات التأثير** ، عالم الكتب ، بيروت ، ٢٠١٨.

٩. عبد العظيم، طه ، **سيكولوجية العنف** : المفهوم النظرية العلاج ، الدار الصوتية للنشر، الرياض ، ٢٠٠٥
١٠. عبد المحمود، عباس ابو شامة ، **جرائم العنف واساليب مواجهتها في الدول العربية**، مكتبة الملك فهد ، الرياض ، ٢٠٠١ .
١١. عبده، هاني خميس احمد ، **وسيكولوجية الجريمة والانحراف** ، دار المعرفية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ .
١٢. العزاوي، هيثم نعمة رحيم، **الإسلام والسياسية من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي**، دار الكوثر للنشر ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠١٧ .
١٣. علم الدين، محمود ، **الصحافة في عصر المعلومات الأساسيات** ، دون ناشر ، القاهرة، ٢٠٠٠ .
١٤. العيسوي، عبد الرحمن محمد ، **الجريمة بين البيئة والوراثة** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية، ٢٠٠٤ .
١٥. غانم، عبد الله عبد الغني ، **جرائم العنف وسبل المواجهة** / مكتبة الملك فهد ، الرياض ، ٢٠٠٤ .
١٦. غردلز، نيثان ، مايك ميدافوي، **الإعلام الأمريكي بعد العراق ، حرب القوة الناعمة**، ترجمة بثينة الناصري، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٦ .
١٧. مصطفى، هويدا ، **الاعلام ومواجهة الارهاب** ، العربي للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٨

المجلات والبحوث

١. جلال، أمين، **العولمة والدولة** ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٢٠ ، العدد ٢٢٠ ، فبراير ١٩٩٦ .
٢. عبد الرزاق، حسين ، **الصحافة الحزبية والأوضاع** ، بحث في المؤتمر الصحفي لنقابة الصحفيين المصرين ، ١٢ يناير ، ١٩٩١ .
٣. فخرو، علي ، **حول الديموقراطية في البلدان العربية** ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٢١، العدد ٢٣٦ ، أكتوبر ، ١٩٩٨

٤. درويش، عبد الكريم ، **الصحافة الصفراء واختلال القيم** ، الأهـرام،١١/مـايس/ ٢٠١١

٥. العزاوي، هيثم نعمة رحـيم، **لمـاذا لا نقـرأ؟** جريـدة الصـباح العـدد ٩٨٥ الخميس٢٣/١٠ / ٢٠٠٦

المصادر الاجنبية

1. Sanders, Kid, Hirsch, **Political Communication Campaign a Guide to Literature** ،New Jersey, 1974.
2. Nomo and Sanders ، **Hand Book of Political communication Beverly Haulage**, 1981.